طريق التنمية في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي

د . باسم خميس خير الله

مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية/ جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

المستخلص

يُعدّ طريق التنمية مشروعاً عراقياً يهدف إلى إنشاء بنية تحتية من الطرق والسكك الحديدية للربط بين منطقة الخليج وتركيا عبر العراق، مستفيداً من الموقع الجغرافي للدولة ومنافذها الحدودية مع دول عديدة مجاورة، مستثمراً استراتيجية التكامل الاقتصادي الإقليمي والتطورات العالمية المتجه الى تقليل المدة التي تستغرقها عملية وصول البضائع والسلع والسعي الى ضغط الأموال التي تصرف على عمليات النقل والشحن وتوفير بيئة امنة ومستقرة في الإقليم والدولة .

يتعيّن على العراق حجز مكانٍ لنفسه وسط مشهد إقليمي يخيّم عليه التنافس الجيوسياسي والجيو–اقتصادي، نظرًا إلى إطلاق مشاريع عدّة تهدف إلى إنشاء ممرّات تجارية في المنطقة. الامر الذي سيوفّر عائدات مالية وفرص عمل من شأنها تقليل اعتماد الدولة على الصادرات النفطية والاقتصاد الريعي وعلى التوظيف في القطاع العام وعلى نحو أكثر أهمية، يحاول العراق في هذا المشروع أيضاً إرساء نموذج تنموي جديد من شأنه تحقيق الاستقرار السياسي للدولة والتخفيف من وطأة العواقب الوخيمة الناجمة عن الاقتصاد الريعي .

الكلمات المفتاحية .

طريق التنمية . التكامل الإقليمي . التكامل الاقتصادي . العراق

The Development Pathway in shadow of Regional Economic Integration

Dr. Basim Khamis Khairallah Strategic Studies and Research Center / Defense University for Military Studies

Abstract

The pathway of development is considered as an Iraqi project that aims to establishing infrastructure of roads and railways that connected the Arab Gulf with Turkey through Iraq, benefit from the geographical position of the state and its crossing borders with many neighboring states, invested the strategy of regional economic integration and the global developments that directed to decreased the period of process of good as well as merchandise arrival that leads to money pressure that spending the transportation, shipping and providing secure and stable environment in the region and the state.

Iraq must secure a place for itself amid a regional landscape overshadowed by geopolitical and geo economic competition, according to launching many projects aims to establishing commercial passages in the region, which provides financial returns and job opportunities to decrease the state reliance on fuel exports and rentier economy and the employment in the general sector. Iraq tries in this project establishing new developed sample to accomplish political stability for the state and to decrease the brunt consequences that resulted from rentier economy.

Key words

Development pathway, Regional Integration, Economic Integration, Iraq

المقدمة

على مدار التاريخ، كانت منطقة الشرق الأوسط في مفترق طرق التجارة الاقليمية، وعقدت دولها عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف والاقليمية، ولكنها كانت ذات نواتج محدودة، وتشمل منافع التكامل الاقليمي الآثار غير المباشرة للنمو، واتساع الأسواق، ووفرات الإنتاج الكبير، وهذه المزايا يُدركها جيدا خبراء الاقتصاد في المنطقة، وكذلك التجار والمزارعون، لكن ما تفتقر إليه المنطقة ليس المبررات أو القدرات لتحقيق التكامل، وإنما الإحساس بالضرورة الملحة لإعطاء الأولوية والمضي قدما نحو التكامل.

تزخر منطقة الشرق الأوسط بثروات بشرية وطبيعية وفيرة، وتتمتع بالثقافة واللغات المشتركة وميراث راسخ من المهارات في مجال التجارة، ومع ذلك فإنها أقل مناطق العالم من حيث التكامل الاقتصادي. ومع سعي بلدان المنطقة إلى إيجاد مزيد من الوظائف، واجتذاب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز النمو، والتعافي من جائحة كورونا، فإنها اليوم تجد حافزا اقتصاديا قويا لتسريع الجهود من أجل التكامل الاقتصادي.

مع ازدياد الضغوط بسبب تغير المناخ والنمو السكاني والتنمية، ستزداد أهمية وضع أُطُر كافية لتعزيز التعاون الاقليمي، وثمة مجموعة واسعة من الأمثلة العالمية التي تُظهِر قوة المياه كمُحفِّز للتعاون، ونتيجة لذلك، فإن تقوية التعاون المائي العابر للحدود يمكن أن تكون أداة قوية لتحسين الأمن المائي في دول المنطقة، وكذلك لتعزيز الرخاء الاقتصادي، وزيادة التعاون.

تشمل الفرص المتاحة للتكامل الاقليمي إمدادات الطاقة والمياه وبعض المناطق الجغرافية الفرعية داخل المنطقة، وسوف تستفيد هذه المناطق من الحوار المتقدم، والأعمال التقنية الأساسية، ووعد تحقيق آثار اقتصادية إيجابية قوية في المستقبل القريب جدا.

وعلى الرغم من ضخامة تحديات إرساء التجارة الاقليمية والبنية التحتية، والمؤسسات والحفاظ عليها، فإن دول الشرق الأوسط تقف على أعتاب مبادرات مهمة للتكامل الاقليمي ستتيح تحسناً تشتد الحاجة إليه في مستويات الكفاءة، وتنويع

النشاط الاقتصادي، وبناء الثقة، والنمو الأخضر، وهي جميعا ستؤدي دورا تحفيزيا في النمو الاقتصادي والحد من الفقر في المنطقة.

إشكالية البحث

ما مدى تأثير التكامل الاقليمي الاقتصادي على قدرة الدول لاستقطاب فرص التنمية الاقتصادية بواسطة العملية التكاملية؟ ويمكن أن تتفرع عن هذا التساؤل بعض الأسئلة الأخرى ومن أبرزها:

أ. ما الاثار الاقتصادية والأمنية التي ستنتج عن مشروع طريق التنمية؟

ب. هل ستكون عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي عامل مؤثر في التقارب السياسي بين الدول المنضوية؟

ج. ما هي فرص النجاح والتحديات القائمة؟

فرضية البحث

هناك ترابط طردي بين التكامل الاقليمي الاقتصادي وبين جذب الفرص الاقتصادية التنموية إذ تؤدي الى زيادة النمو ومن ثم تؤدي الى ارتفاع نسب التنمية وكذلك الأثر الإيجابي على الجوانب الأمنية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهجين (الاستقرائي والاستنباطي) وما يتفرع منهما من مناهج كالمنهج التاريخي والمنهج النظمي، وحسب الحاجة إليها في طيات البحث.

هيكلية البحث

وضعنا في خطة البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وما فيهما من تفرعات مبحثين اثنين الأول معنون بـ(الإطار المفاهيمي او الماهية المفاهيمية) والمبحث الثاني بعنوان (طريق التنمية وطبيعة التأثير).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي (الماهية المفاهيمية)

مفهوم التكامل الاقليمي

التكامل الاقليمي هو مفهوم يشير إلى عملية تجتمع فيها الدول لتشكيل كتلة إقليمية، ويمكن القيام بها بأشكال عديدة مثل التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إذ تهدف عملية إلى تحسين الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء عبر تسهيل التجارة، وتقليل الحواجز التجارية، وتعزيز التعاون الاقليمي، تتمثل الفكرة وراء التكامل الاقليمي في إنشاء سوق أكبر مع فرص أكبر للتجارة، والتي يمكن أن تدفع النمو الاقتصادي والتنمية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

إن التعاون الاقليمي يُعد أحد المفاهيم الرئيسة ضمن أدبيات العلوم السياسية وتحديدا علم العلاقات الدولية، كما أنه أحد المجالات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية، وعلة ذلك تعدد صور وجوانب التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية وفي مقدمتها الدول، ومفهوم التعاون الاقليمي يبدو مفهوما مركبا يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى مجموعة من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو أطراف عدة (أشخاص، دول، أجهزة، مؤسسات. . .) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة وبعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانياً أو جغرافياً، أما الكلمة الثانية فإنها بإضافتها للكلمة الأولى تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون بين أطرافه إذ يتعلق الأمر في هذه الحالة بتعاون إقليمي يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح الاقليمي التي تعني في أحد

تعريفاتها جهود دفع التعاون الاقتصادي والأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة جغرافية معينة تبعا لأسس محددة، تتعدد وفقا لها الإقترابات الاقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني ويمكن التمييز بين نوعين من الاقليمية هما (الاقليمية المفتوحة) ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، و(الاقليمية الرخوة) التي تعني الإجراءات المشتركة في إطار التعاون الأمني بين الوحدات الداخلة في مثل هذا النوع من التعاون .

يعرف التكامل الاقليمي بأنه (عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاهتمام الجوانب الاقتصادية الأمنية السياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية، ومنه فإنه يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل أوسع بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة والتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة)، كما يعرف التكامل الاقليمي كذلك على أنه (التكامل بين أنواع أو فروع مختلفة من الأنشطة أو الوظائف ذات الصلة بها، أو السياسات والقرارات المتخذة بصددها منظورا إليها في نطاق مكاني معين قد يضيق ليتحدد بمنطقة صغيرة أو إقليم محلي في بلد معين أو يتسع ليشمل عددا من البلدان تشكل إقليما جغرافيا)[١] .

يُعدّ التكامل الاقتصادي الاقليمي ركيزة أساسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المنضوية، فهو مسارٌ تدريجيٌّ يهدف إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر، واندماج فضاءاتهما الاقتصادية المستقلة في فضاء واحدٍ ممتدّ . إذ يسعى هذا التكامل إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف النبيلة، أبرزها : توسيع حجم التجارة البينية، وتحقيق التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز العلاقات الاقتصادية البينية بواسطة خلق بيئةٍ مواتية للاستثمار والتبادل التجاري، لفهم التكامل الاقليمي كمفهوم بشكل أفضل، يمكن مناقشة النقاط الاتية[٢]:

١. **أشكال التكامل الاقليمي:** هناك العديد من أشكال التكامل الاقليمي، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة والكمركية والأسواق المشتركة، تهدف اتفاقيات التجارة الحرة إلى تقليل التعريفات أو الحواجز التجارية الأخرى بين الدول المنضوية، تضيف الأسواق المشتركة حركة حرية العمل ورأس المال إلى هذا المزيج بينما تنطوي الفعاليات الاقتصادية على سياسات اقتصادية منسقة.

٢. **مزايا التكامل الاقليمي:** الميزة الرئيسة للتكامل الاقليمي هي إنشاء سوق أكبر مع فرص أكبر للتجارة والاستثمار، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. يمكن أن يؤدي التكامل الاقليمي أيضاً إلى مزيد من التعاون السياسي والاستقرار، إذ تعمل الدول الأعضاء معاً لمواجهة التحديات المشتركة مثل القضايا الأمنية والبيئية.

٣. **تحديات التكامل الاقليمي:** في حين أن التكامل الاقليمي يمكن أن يجلب العديد من الفوائد، إلا أنه يمكن أن يوضح التحديات. أحد الشواغل الرئيسية هو الخسارة المحتملة للسيادة، حيث قد تحتاج الدول الأعضاء إلى التنازل عن بعض سلطة صنع القرار للكتلة الاقليمية. قد يكون هناك أيضاً مخاوف بشأن توزيع الفوائد، حيث يحتمل أن تخسر البلدان الأصغر أمام أعضاء أكبر وأكثر مهيمنة. أخيراً، قد يكون هناك مخاوف بشأن تأثير التكامل الاقليمي على البلدان غير الأعضاء، التي قد تترك في وضع غير مؤات.

يقصد بالتكامل الاقتصادي (اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التمييز الذي يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات)[٣].

كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى (العملية التي يتم بموجبها إلغاء جميع القيود التي تعوق حركة التجارة، بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد، تتوافر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في المجالات كافة)[٤].

وفي إطار المفهومين أعلاه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي قد يكون تكاملا عاماً وشاملاً كما قد يكون تكاملاً قطاعياً إذ يقصد بالنوع الأول أن تطبق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول الأطراف فيه، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقتصرة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية.

من الجدير ذكره أن مفهوم التكامل الاقليمي معقد ومتعدد الأوجه، مع كل من المزايا والتحديات، على الرغم من أنه يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وتعزيز الاستقرار السياسي، إلا أنه من المهم النظر بعناية في الجوانب السلبية المحتملة والتأكد من أن جميع الدول الأعضاء قادرة على الاستفادة من عملية التكامل، يُعد التأثير غير مباشر أحد أهم الفوائد للتكامل الاقليمي، إذ إنه يوحد الاقتصادات ويخلق بيئة مفيدة متبادلة للبلدان في المنطقة، يشير التأثير غير المباشر إلى العوامل الخارجية الإيجابية التي أنشأها اقتصاد إقليمي أكثر تكاملاً يمكن الشعور به خارج حدوده[٥]، يمكن أن تؤدي هذه العوامل الخارجية إلى زيادة التجارة والاستثمار والنشاط الاقتصادي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على نمو وتطور المنطقة، فيما يأتي بعض الأفكار المتعمقة حول تأثير غير مباشر وأهميته في التكامل الاقليمي[٦]:

١ . **زيادة التجارة:** يساعد التكامل الاقليمي على القضاء على الحواجز التي تحول دون التجارة، مثل التعريفة الجمركية والحواجز الحدودية، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات التجارة بين البلدان في المنطقة، يمكن أن يكون لهذه التجارة المتزايدة تأثير غير مباشر على البلدان الأخرى خارج المنطقة، إذ يمكن أن يزداد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

٢ . **الاستثمار:** التكامل الاقليمي يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، لأنه يخلق بيئة أكثر جاذبية للشركات للاستثمار والعمل، يمكن أن يكون لهذا تأثير غير مباشر على البلدان الأخرى، إذ قد تختار الشركات الاستثمار في البلدان المجاورة للاستفادة من فوائد التكامل الاقليمي.

٣ . **البنية التحتية الاقليمية:** يؤدي التكامل الاقليمي إلى تطوير البنية التحتية الاقليمية، مثل الطرق والموانئ والمطارات، والتي يمكن أن تفيد جميع البلدان في المنطقة، يمكن أن يكون لهذا تأثير غير مباشر على البلدان الأخرى، لأنه يمكن أن يحسن الاتصال ويقلل من تكلفة ممارسة الشركات الناشئة، مما يجعل من أكثر جاذبية للشركات الاستثمار والعمل.

٤ . **الابتكار الاقليمي:** يؤدي التكامل الاقليمي إلى زيادة الابتكار وتبادل المعرفة بين البلدان في المنطقة، يمكن أن يكون لهذا تأثير غير مباشر على الدول الأخرى، إذ يمكن مشاركة التقنيات والأفكار الجديدة واعتمادها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

يعد التأثير غير المباشر مكوناً أساسياً للتكامل الاقليمي، لأنه يخلق بيئة مفيدة متبادلة للبلدان في المنطقة، إن زيادة التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية والابتكار ليست سوى أمثلة قليلة على العوامل الخارجية الإيجابية التي يمكن توليدها بواسطة اقتصاد إقليمي أكثر تكاملاً.

إيجابيات وسلبيات التكامل الاقليمي

أصبح التكامل الاقليمي موضوعاً شائعاً في عالم السياسة والاقتصاد، إذ تجتمع العديد من الدول لتشكيل اتفاقيات تجارية واقتصادية، في حين أن هذا النوع من التكامل يمكن أن يوفر العديد من الفوائد، إلا أنه يضم جوانب السلبية، مع استمرار ارتباط العالم بشكل متزايد، تصبح أهمية التكامل الاقليمي أكثر وضوحاً، وتبرز فوائد التكامل الاقليمي عديدة منها زيادة التجارة، والإنتاج الأكثر كفاءة، وقدرة أكبر على التنافس على المسرح العالمي، ومع ذلك، فإن تحديات التكامل الاقليمي كبير أيضا، يمكن أن تجعل الثقافات واللغات والأنظمة السياسية المختلفة جميعها من الصعب إنشاء هوية إقليمية متماسكة، فضلا عن ذلك، فإن صعود السياسات الحمائية في بعض أجزاء العالم جعل من الصعب تعزيز التكامل الاقليمي.

إيجابيات التكامل الاقليمي

تبرز بعد نقاش المفهوم مجموعة من الإيجابيات للتكامل الاقتصادي يمكن أن نذكر منها الإيجابيات الاتية[٧]:

١. زيادة التجارة وتداول السلع والخدمات بسهولة أكبر، مما قد يساعد في زيادة النمو الاقتصادي والتنمية.

٢. مشاركة الموارد والمعرفة، مثل التكنولوجيا والخبرة، والتي يمكن أن تؤدي إلى عمليات إنتاج أكثر كفاءة ومنتجات ذات جودة أفضل.

٣. وسيلة لحماية الصناعات المحلية والحد من الاعتماد على الواردات الأجنبية.

٤. وسيلة لتعزيز التعاون السياسي والثقافي بين البلدان المجاورة.

٥. تعزيز التعاون السياسي بين الدول، مما قد يساعد في حل النزاعات وتعزيز السلام.

٦. وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

سلبيات التكامل الاقليمي

يمكن أن يكون للتكامل الاقليمي جوانب السلبيات ومنها[٨]:

١. هناك مخاوف بشأن السيادة وإمكانية إملاء الأعضاء المهيمنين للأعضاء الأصغر من ناحية التأثير أو المساحة.

٢. يمكن أن يؤدي التكامل الاقليمي إلى خسائر في الوظائف في بعض الصناعات إذ قد تنتقل الشركات إلى البلدان ذات تكاليف العمالة المنخفضة.

٣. التوزيع غير المتكافئ للمزايا: قد تستفيد بعض البلدان أكثر من غيرها في اتفاقية التكامل الاقليمية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة والاستياء بين البلدان الأعضاء.

٤. يمثل صعود السياسات الحمائية تحدياً كبيراً لجهود التكامل الاقليمية، قد تجد البلدان التي اعتمدت تاريخيا على الصادرات صعوبة في الحفاظ على نموها الاقتصادي إذا أصبحت السياسات الحمائية أكثر انتشاراً.

٥. يمكن أن تجعل الاختلافات الثقافية من الصعب خلق هوية إقليمية متماسكة، ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز التبادل الثقافي والتعاون يمكن أن تساعد في سد هذه الثغرات.

٦. تطوير البنية التحتية هو عنصر حاسم في التكامل الاقليمي، يمكن أن تساعد روابط النقل والاتصالات المحسنة في تسهيل التجارة والاستثمار الاقليميين.

بشكل عام فإن مستقبل التكامل الاقليمي معقد ومتعدد الأوجه، في حين أن هناك بالتأكيد تحديات يجب مواجهتها، فإن الفوائد المحتملة للتكامل الاقليمي كبيرة عبر تعزيز المزيد من التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول المجاورة، يمكن أن يساعد التكامل الاقليمي في خلق عالم أكثر ازدهاراً واستقراراً، ويُعد التكامل الاقليمي أمراً

حاسماً للنمو الاقتصادي بسبب آثاره غير المباشرة، إذ يمكن أن يؤدي تكامل الدول المنضوية إلى فوائد مشتركة وزيادة النشاط الاقتصادي ويمكن للبلدان الاستفادة من نقاط قوتها وتكمل نقاط ضعف بعضها البعض، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر قوة واستدامة.

إن العالم يجتاز في الحقبة الراهنة تحولات عميقة في بنية نظامه وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية، ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستحق النظر والتعمق، وتشير مجمل تلك الاتجاهات إلى حقيقة أساسية مفادها، أن العالم يتحرك تحركاً حثيثاً نحو مزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى[٩] سواء بواسطة قيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل، وإعادة وتحويل الأهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافق ومقتضيات التغيرات الجارية على الساحة لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم.

يُعد مفهوم الانتشار والاقليمية الجديدة من المفاهيم وثيقة الصلة بفكرة التعاون الاقليمي وذلك انطلاقا من حقيقة أن بعض أنماط التعاون تتجه إلى تجاوز شرط الجوار الجغرافي فيما يتصل بالتعاون فتمتد بنطاق الإقليم والمكان إلى محل ومناط التعاون (سياسي، اقتصادي، ثقافي) بالمصطلح القانوني والفقهي، ومن ثم تتاح فرص التعاون الاقليمي بالمعنى سالف الذكر إلى وحدات وكيانات أكثر اتساعاً من المعنى الجغرافي الضيق للإقليم[١٠].

انطلاقا من وعيها بعجزها عن بلوغ أهداف التنمية المنشودة، وازدياد الفجوة بين مستويات المعيشة والتطور الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب وافتقارها إلى القوة الكافية لتغيير القواعد المسيرة للعلاقات الاقتصادية التي تربطها بالدول المتطورة، بدأت الدول النامية في التفكير والبحث عن سبل ووسائل جديدة للتخفيف من الانعكاسات السلبية للتقسيم الدولي الراهن للعمل، وتبني مقاربات جديدة، لمعالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها

التنموية، تتجاوز الإطار الوطني الضيق الذي أبدى عجزه ومحدوديته، هذه المقاربات التي تحاول المساعدة على الاستفادة جماعيا من مختلف الموارد والطاقات والخبرات المتوفرة على مستوى منطقة معينة، والتي تعجز الدول منفردة عن الاستفادة منها بشكل كبير وكذلك لتعزيز مكانتها وقدرتها التفاوضية على المستوى الدولي، خاصة و أن ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت من السمات المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهي ظاهرة لا تخلو منها أي منطقة من العالم سواء أكانت تضم دولاً متقدمة أم أخرى نامية، من المتعارف عليه أن الدول تتجه إلى التكامل لغرض تحقيق أهداف معينة وذلك بإتباع خطوات ودرجات اقتصادية متصاعدة بمعنى أن نجاح الخطوة الأولى يؤدي إلى الانتقال إلى درجة أهم واعلى وأكثر تنسيقاً .

أهداف التكامل

تتعدد أهداف التكامل التي تتعدى الأهداف الاقتصادية الصرفة إلى الأهداف الإستراتيجية والسياسية–الأمنية والأهداف الاجتماعية والحضارية والثقافية، وتزداد أهمية هذه الأهداف في العصر الراهن في ظل العولمة، نظرا لتكامل مختلف جوانب حياة المجتمع البشري، وللدرجة العالية من التسييس الذي وصلت إليه العلاقات الدولية .

هذا يعني أن التكامل وإن نشأ اقتصاديا فإن أهدافه وآفاقه ليست اقتصادية صرفه، وإنما هادفة وشاملة منذ البداية لكل جوانب الحياة الأخرى، التي تخضع للتطور المستمر جنبا إلى جنب مع خطوات التكامل مدعمة ومحفزة لبعضها ، واعتباراً لما تقدم سيتم ذكر أهداف التكامل في مجموعتين الأهداف الاقتصادية– الإنمائية والأهداف السياسية– الأمنية[١١] .

الأهداف الاقتصادية – الإنمائية

يمكن أن نوجز أهم الأهداف الاقتصادية – الإنمائية في العناصر الآتية[١٢]:

١. توسيع حجم السوق.

٢. زيادة التنمية الاقتصادية.

٣. زيادة التشغيل.

٤. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

٥. تحسين شروط التبادل التجاري.

٦. تحقيق تكامل العناصر والمكونات المختلفة للاقتصاديات الوطنية.

٧. رفع المستوى العلمي والثقافي.

٨. تحقيق القوة الاقتصادية.

الأهداف السياسية – الأمنية

إن أي تكتل اقتصادي مهما كان بسيطا في شكله أو محدودا في نطاقه لا يمكن أن يقتصر على تحقيق أهداف تجارية أو اقتصادية فقط، وإنما لابد أن يشتمل على أهداف سياسية أمنية وإستراتيجية وفي الواقع فإن التداخل والتكامل بين الأهداف الاقتصادية والسياسية كبير إذ يبدأ التكامل اقتصادي مع حد أدنى من التوافق السياسي ثم يكتسب طابعا سياسيا متزايدا حتى الوحدة السياسية، وتتلخص أهم الأهداف السياسية والأمنية في:

١. تعزيز الروابط السياسية.

٢. تعزيز القوة السياسية.

٣. حل النزاعات.

٤. تحقيق الأمن والاستقرار.

٥. الدفاع الخارجي.

درجات التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي كمنهاج، يأخذ أشكال عدة أو درجات عدة، وتزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الانصهار في وحدة واحدة، وهي آخر درجات التكامل وهذه الخطوات أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل الاقتصادي، وهي خمس خطوات أساسية نوضحها في الآتي[١٣]:

١. منطقة التجارة الحرة.

٢. اتحاد كمركي.

٣. السوق المشتركة.

٤. اتحاد اقتصادي.

٥. اندماج اقتصادي ويشمل توحيد السياسات الاقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات.

الإطار الجغرافي للتكامل الاقليمي

يعد الإقليم الإطار الجغرافي للتكامل الاقليمي الاقتصادي والذي يضم عددا من الدول المتجاورة التي توحد فيما بينها خاصية أو أكثر من الخصائص المشتركة وفي مقدمتها الموقع مثال ذلك: شمال أو شرق إفريقيا، شرق أو جنوب شرق آسيا ...الخ. وهنا قد يمتد مفهوم الإقليم ليشمل قارة بكاملها وعادة ما يتحدد الإقليم الجغرافي بحدود جغرافية – طبيعية معينة إلى جانب الموقع كالبحار والمحيطات أو الجبال أو الصحارى[١٤].

يشكل الإقليم الجغرافي الأساس الذي يعتمد من قبل المنظمات الدولية في تقسيم دول العالم وإقامة المنظمات الاقليمية المختلفة، الإطار الرئيس للتكامل الاقتصادي الاقليمي وإقامة التكتلات الاقتصادية من مختلف الأحجام والأشكال بما في ذلك التكتلات القارية وما فوق القارية والتي أخذت تبرز في ظل العولمة، علماً أنه حتى في ظل هذه الحالة الأخيرة فإن الجوار بالمعنى الواسع والتواصل المكاني يشكلان إطاراً جغرافياً لمثل هذا التكامل والتكتلات العملاقة مثل (التكامل عبر المحيط الهادئ (أبيك) والتكامل عبر المحيط الأطلسي بين أمريكا الشمالية وأوروبا (التكامل الأطلسي)[١٥]، وهذا ما يعني أن للتكامل الاقليمي مستويات عدة وهي على ثلاثة مستويات رئيسة وتشمل[١٦]:

١. المستوى الأدنى (شبه أو تحت الاقليمي) ويضم إقليم التكامل في هذه الحالة عددا من الدول المتجاورة والأكثر تقاربا وتماثلا من الناحية الجغرافية مثل منطقة الخليج العربية، المغرب العربي ...الخ ويمكن أن يشكل هذا الإقليم المحدود المصغر أساسا لإقامة تجمعات شبه أو ما تحت إقليمية.

٢. المستوى (الاقليمي) هو الإقليم بالمعنى الدقيق والمعروف ويشمل جغرافية كاملة وتتمثل عادة بجزء حيوي من قارة معينة مثل غرب أوروبا، شرق آسيا، جنوب إفريقيا ... الخ ويشكل الإقليم في هذا المعنى أساس

التقسيمات الاقليمية في العالم المعاصر . وقد يتسع الإقليم بهذا المعنى ليشمل منطقة أوسع مثال ذلك شرق وجنوب إفريقيا، شرق وجنوب آسيا، البلاد العربية في إفريقيا وآسيا التي غالبا ما يشار إليها بـ (شمال إفريقيا والشرق الأوسط) على الرغم من أنها تشكل إقليما جغرافيا متكاملا .

٣. المستوى الأعلى فوق الاقليمي ويشكل إطارا لإقامة تكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بكاملها مثل كـ(الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي) .

عليه يمكن ان نقول بأن التكامل الاقليمي وخصوصا التكامل الاقتصادي الاقليمي له إيجابيات كبير وقليل من السلبيات وانعكاسات على اقتصاديات الدول المنضوية وعلى امنها القومي .

المبحث الثاني

طريق التنمية / طبيعة التأثير

بدءًا أصبح العراق يدرك ضرورة إيجاد رؤى جديدة تؤطر موقفه من المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية الراهنة، وتشكل دافعاً يمكن الارتكاز عليه في توجهات الدبلوماسية العراقية في التعامل مع الأحداث الجيوسياسية المستجدة، في نطاقات تحركاته الجغرافية في أقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتجه نحو تغليب سياسات منسقة في مواقفه تجاه القضايا الحيوية، وتصلح لتوجيه الفعل الدبلوماسي صوب مسارات إعطاء أولوية التغيير في تحوله نحو مراكز الجذب الجيوسياسي في المنطقة، وتوظيف الفرص المتاحة لديه عبر بناء شراكات استراتيجية في مختلف المجالات لتجاوز عقدة الرفض الإقليمي وخاصة مع دول جواره المباشر والقريب من أجل تحسين الأداء الدبلوماسي وتطويره في المجالات المهمة، فضلاً عن بناء مصالح تضعه في دائرة الاهتمام الإقليمي عبر خلق سبل التفاعل معها، ولهذا السبب ينأى العراق عن محاولات تعطيل دوره و عزله إقليمياً على نحو متكرر من قبل بعض القوى الصاعدة في المنطقة[١٧] .

وعلى هذا النحو جاء مشروع طريق التنمية العراقي الذي طرحه رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني نقطة انطلاقة جيوسياسية للتكيف مع تطورات الأحداث الحالية في ظل حالة الأزمات المتعددة، التي شهدتها البيئتين الإقليمية والدولية بفعل ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن التسويات السياسية التي ألقت بظلالها على دول الإقليم، إذ يعد المشروع كأحد أدوات الحكومة العراقية في توسيع شراكات العراق الخارجية، فضلاً عن ذلك، تسويق آليات النمو الجيوسياسية في مكانة العراق كقوة فاعلة في جغرافية

المنطقة[١٨]، إذ أن فرضيات الشراكات الاستراتيجية المتعددة والتعاون والمرونة الدبلوماسية أضحت أحدى أبرز سمات السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين[١٩] .

إنَ مشروع طريق التنمية العراقي يحول العراق إلى مركز إقليمي في المنطقة وذلك عبر انضمام العديد من دول المحيط الجغرافي إلى مشروع طريق التنمية، بهدف توسيع مساحات انفتاحه الجيوسياسي من العمق الشرق أوسطي إلى العمق الأوروبي عبر تركيا ، على نحو تنطلق معه طرائق التفاعل الدبلوماسي العراقي بأدواتها غير التقليدية مع دول جواره الخارجي القريب أو البعيد .

الآثار التنموية لطريق التنمية

طريق التنمية (القناة الجافة) الذي تخطط الحكومة العراقية إلى إقامته يهدف الى ربط الخليج بجنوب تركيا بواسطة طريق سريع وخط سكة حديد مزدوج، تقدر التكلفة الأولية للطريق بـ (١٧) مليار دولار وبالتعاون مع السعودية والكويت والإمارات وقطر والأردن وعمان وإيران وتركيا ، ويمكن أن ينجز المشروع على مراحل عدة حتى يكتمل في شكله النهائي مع جميع مشاريعه بما فيها ميناء الفاو الكبير في العام ٢٠٥٠، وقد تم تصميم المشروع من قبل شركة الاستشارات الإيطالية (Progetti Europa and Global) (PEG) والتنفيذ سيكون من قبل شركات عراقية وصينية وإيطالية[٢٠] .

يهدف العراق الى استثمار موقعه الجغرافي في تسهيل نقل البضائع من الشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا عن طريق تركيا ، إذ يُمكن الوصول إلى شبكة النقل الأوروبية، وهذا الطريق يتضمن إنشاء مدينة صناعية متكاملة عبر إعادة توطين الصناعة محلياً بدلاً من الاستمرار في الاستيراد من الخارج لغرض تنويع الموارد الاقتصادية بواسطة إيجاد مصادر غير نفطية للموازنة العامة، واستخدام مواد بناء صديقة للبيئة، وأنماط هندسية تعكس حضارة البلد ،

وإعادة تدوير المياه بشكل يخفف من درجات حرارة البيئة المحيطة، وحسب خطة الحكومة العراقية، فإن من أهم ركائز المشروع هو إكمال بناء ميناء الفاو الكبير وإنشاء مدينة صناعية ذكية، وإحداث تنمية مكانية كون الطريق يمر في الحدود الإدارية لإحدى عشرة محافظة عراقية فضلا عن عدد من المدن الرئيسة[٢١] .

كما أن المشروع وفقاً لرؤية الحكومة العراقية سيكون في أجواء تفاؤلية وظروف سياسية هادئة وأجواء مناسبة في منطقة الشرق الأوسط بعد التقارب الإيراني–السعودي والإعلان في يوم ١٠ آذار ٢٠٢٣ إنهاء القطيعة بين البلدين التي بدأت منذ العام ٢٠١٦ [٢٢]، وكذلك عودة سوريا إلى الجامعة العربية وعودة لم الشمل العربي بعد أن علقت عضويتها في تشرين الثاني من العام ٢٠١١[٢٣] .

وان هذا الخط الاستراتيجي الاساسي سيتكون من طريق سكك الحديد بطول ١,١٧٥ كم فضلاً عن الطريق البري بطول ١,١٩٠ كم[٢٤]، وان الطريقين لهما مسارات مختلفة في جنوب البلاد وسيبدان من مدينة الفاو ولكنهما سيلتقيان في شمال محافظة كربلاء وبعدها سيسيران معا حتى وصولهما إلى منطقة فيشخابور بطول حوالي (١٢٠٠كم) قرب الحدود العراقية السورية التركية، وسيتم عبر هذا الطريق نقل مختلف البضائع من دول مجلس التعاون الخليجي عبر العراق الى تركيا واوروبا وبالعكس[٢٥] .

المميزات الاقتصادية والتحديات التي تواجه طريق التنمية الذي يُعد من المشاريع الاستراتيجية في العراق لكونه سيوفر المميزات الاقتصادية والآثار المتوقعة والتي يمكن أن تترتب عليه ويمكن الإشارة إلى مجموعة منها أهمها ما يأتي[٢٦]:

١. تنويع مصادر الدخل عبر تحقيق عوائد مالية عند اكتمال المشروع وملحقاته وحسب النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة العالمية، وبالتالي خلق اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.

٢. أدى العراق دوراً جيو-اقتصادياً بواسطة استثمار موقعه الجغرافي الذي يربط آسيا ودول الخليج مع أوروبا، ومن ثم تعزيز مكانته في المجتمع الدولي.

٣. يوفر الطريق بحدود خمسة عشر يوماً لنقل البضائع من دول شرق آسيا إلى شمال أوروبا، وبذلك سيكون وسيلة جذب لشركات النقل والدول على استخدام الطريق في نقل بضائعها بدلاً من الطرق الأخرى التي تحتاج إلى مدة أطول.

٤. توفير فرص عمل قد تصل كما هو متوقع ومخطط من قبل الحكومة العراقية إلى (١٠٠) ألف فرصة ويمكن ان يصل الى مليون ألف عند اكمال جميع المراحل في العام ٢٠٥٠، مما يسهم في تخفيف مشكلة البطالة، ويسهم في استصلاح الأراضي للزراعة والصناعة والتجارة.

٥. رفع مستويات التنمية المكانية للمدن التي يمر بها بواسطة تعزيز الاندماج والتنقل والتجارة المحلية عبر محطات ومدن صناعية ومشاريع مكملة تمتد على طول الطريق.

٦. تعزيز وتطوير قطاع النقل في العراق كطرق سريعة ومتطورة جداً وفقاً لأحدث المواصفات العالمية تضاف إلى شبكة الطرق السريعة في العراق، ويضيف سكك الحديد حديثة ومتطورة إلى سكك الحديد القائمة ومن ثم يسهم في تقليل الازدحام المروري والحد من التلوث البيئي.

٧. هنالك رغبة حكومية في تملك معظم البنية الأساسية، ومن ثم عدم خضوع المشروع لسيطرة دولة أو جهة معينة الأمر الذي يعزز من الاستقلال الاقتصادي والسياسي والأمني للدولة العراقية.

٨. عد الطريق حسب تصريحات الحكومة العراقية النواة للمساهمة في مشروع الحزام والطريق الصيني مع إدارة عراقية للطريق كون ملكيته تعود إلى الدولة العراقية وليس هنالك حق لأي جهة خارجية بالتدخل في إدارته .

وتأسيساً على ما تقدم، تأتي السياسة الخارجية العراقية وتحركاتها الدبلوماسية في البيئة الجيوسياسية الجديدة التي أخذت تتشكل في جواره الجغرافي، انطلاقاً من تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أولويات البرنامج السياسي للحكومة العراقية الجديدة التي ارتكزت على تصورات جديدة لتعزيز دوره الخارجي، متخذاً من الأداة الدبلوماسية كوسيلة لتقليل المخاطر المحيطة به، وقد تجسد ذلك بإعادة إنتاج العراق لعلاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، واستعادة دوره على الساحة الإقليمية، بعد أن خسرها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام (٢٠٠٣) تتمثل بتوظيف أدوات التمكين لديه بفعل موقعه الجيوسياسي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحه الاستراتيجية[٢٧] .

إن العراق وعبر سياسته الخارجية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية في المنطقة، ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية (مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة) . ومن هنا يسعى العراق إلى إعادة النظر في سياسته الخارجية بواسطة إحداث تغييرات جديدة في نهج دبلوماسيته بالاعتماد على سلوك أكثر تفاعلية في علاقاته مع دول الجوار الجغرافي، مقترنة في بعض مناحيها بتحقيق أهدافه الاستراتيجية في سياق ما تسخره تلك التحولات الإقليمية من إمكانية تفعيل علاقته السياسية والاقتصادية والأمنية . . . إلخ[٢٨] .

يسعى العراق كذلك عبر طرح مشروع طريق التنمية إلى تسخير مجالات الدبلوماسية العراقية في ابتكار الفرص المتاحة وجعلها أكثر فاعلية في التفاعل مع البيئة المحيطة بشكل يحقق أمرين أساسيين **أولهما** البحث عن مصدر دخل إضافي للاقتصاد العراقي يقلل من اعتماديته الشديدة على النفط، ويسمح بخلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد الداخلي. **والثاني** تعزيز الدور الجيو–اقتصادي للعراق، عبر استثمار موقعه الجغرافي بوصفه منطقة ربط بين الخليج وآسيا وأوروبا لتحقيق عوائد سياسية واقتصادية تعزز مكانته الإقليمية، وهنا تكمن جاذبية المشروع، بوصفه يقوم على فرضية إنتاج العائد الاقتصادي عبر الاستثمار في الموقع الجغرافي[٢٩].

يسعى العراق أيضا إلى تعظيم الاستثمارات الخارجية بواسطة طرحه المشاريع جيوسياسية لتحيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية لمواجهة أزماته الداخلية، وهنا تتضح في هذا المنحى ضرورة عمل العراق على إعادة اكتشاف البيئة الجديدة في ظل فجوة التفاوت مع بعض دول المنطقة الفاعلة، مما يؤدي إلى نزعة الابتعاد عن الإجهاد في علاقاته مع دول المحيط الجغرافي وعدم الانخراط في أي نزاع من المحتمل قد ينشأ في هذا المشهد الإقليمي والدولي شديد التغير، وهو ما تأكد بعد قيامه بمحاولات الوساطة بين أقطاب إقليمية فاعلة وهما كلاً من السعودية وإيران، الأمر الذي ساهم في إعادة تموضعه الجغرافي في المنطقة، سيما وأن العلاقات العراقية الإقليمية قد شابها الكثير من التوتر والعزلة بسبب السياسات الإقليمية ضد العراق ومحاولات عزله وإضعافه[٣٠].

المغايرة ذات المواقف السياسية للتوجهات الخارجية تجسدها ذهنية تقدمية تتبنى منحى التوجه نحو دول الشرق عبر مقترحاتها بالعمل على إدماج العراق مع محيطه الشرقي عبر خلق روابط مؤسساتية بواسطة عقد شراكات استراتيجية لتحقيق زيادة في الاعتماد المتبادل، بعيداً عن منطق ضرورات التوازن في علاقات العراق الخارجية،

ومن هنا كل هذا سوف يضاعف من اضطرابات الدبلوماسية العراقية وعدم إمكانية الاستفادة من حالة التغيير التي تمر فيها فضاءات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها مجالاً حيوياً للمصالح العراقية.

مثل طريق التنمية مشروعا استراتيجيا فريدا بالنسبة للعراق ينتهي العمل به كمرحلة أولى وفق ما خطط له في العام ٢٠٢٨م، بتزامن قريب من افتتاح ميناء الفاو أمام السفن والتجارة الدولية، إذ يمثل ميناء الفاو المطل على الخليج العربي نقطة بدايته ليمر بأكثر من احدى عشرة من المدن الكبرى وينتهي على الحدود العراقية ليرتبط بخطوط الطرق البرية وسكك الحديد على الجانب التركي ليصل إلى أوروبا، وبناءً على ذلك سيختصر المشروع الطريق البحري ما بين آسيا وأوروبا إلى ما يقارب (١٥) يوما بدلاً من (٣٠ – ٤٠) يوما بالطريق القديم، مع التخطيط بربط أنابيب وخطوط نقل الطاقة والغاز في مراحل لاحقه، وأيضًا التباحث مع عدد من الدول العربية والإقليمية لإيجاد تفرعات حيوية تؤمن مرونة أكبر في الربط لنقل البضائع وتشابك خطوط الصناعة والتجارة بين الدول المستهدفة من هذا المشروع ومنها المملكة العربية السعودية للوصول إلى موانئ البحر الأحمر وسوريا للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والأردن بهدف الوصول إلى ميناء العقبة وإيران بهدف الارتباط بما يعرف بطريق الحرير وبما يحقق تكاملاً استراتيجياً كبيراً[٣١].

التحديات والايجابيات القائمة لمشروع التنمية

بعد أن ناقشنا مجموعة من الأفكار التي تخص التكامل الإقليمي على المستوى الاقتصادي والمتطلبات والأفكار التي بني عليها مشروع التنمية يمكن أن نبين مجموعة من التحديات التي قد تعترض مشروع طريق التنمية ومجموعة الإيجابيات التي ستنعكس على الإقليم بصورة عامة والدول المشاركة في المشروع بصورة خاصة ومنها ما يأتي:

التحديات

١ . إنَّ ما يجعل أسس مشروع طريق التنمية هشّة انه يضم أربع من الدول لدى كل منها اهتمامات مختلفة في سياق التوترات السياسية القائمة والمتصاعدة مما سيكون له أثر سلبي على استمرار التعاون لإكمال المشروع، إذ إن لتركيا والعراق موقفا واضحا من الحرب في غزة اما قطر فهي تنتهج المسار الدبلوماسي وتقريب وجهات النظر ولكن الامارات العربية المتحدة تُعد من الدول التي لها متبنيات أخرى .

٢ . في هذه الحقبة تبدو المخاطر التي تطال انحاء منطقة الشرق الأوسط من شأنها الحاق الضرر بأي مشروع يعتمد على الدعم المادي من المؤسسات العالمية للتمويل وعدم وجود شركاء دوليين .

٣ . من الممكن أن تبرز مشكلة عدم الاستدامة المالية للمشروع والسبب ان اقتصادات الدول المشاركة في معظمها ريعية مما قد يسبب في توقف التمويل او تلكوه .

٤ . قد تكون محاولات إعلاء القيمة الاقتصادية للمناطق الحدودية عبر الشبكات الجديدة نمن الموانئ والطرق الى تصاعد حدة التوترات ونشوب صراعات بين الدول .

الإيجابيات

١ . المشروع سيكون حجر زاوية لاقتصاد مستدام لا يعتمد على النفط ويسهم في التكامل الاقتصادي الإقليمي .

٢ . له انعكاسات كبيرة على القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية العراقية إذ يبدأ من قطاع النقل ويستمر في قيام نهضة في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها وهو برنامج إصلاحي كبير .

٣ . للمشروع عوائد مالية إذ سيدر على العراق أموالا من عوائد عبور الشاحنات والبضائع (الترانزيت) وتصدير بعض المنتجات العراقية .

٤ . للمشروع أثر أمني إذ ستسعى الدول المشاركة الى تأمين المنطقة بشكل جيد وعدم الانجرار الى مشكلات امنية مما سنعكس على تعزيز واستقرار أمنى اوسع .

٥ . زيادة التجارة الدولية البينية بشكل سنوي وسيكون لمشروع التنمية مهمة الريف لقناة السويس .

عليه يمكن أن تعدّ التكتلات الاقليميةُ سوقًا إنتاجيةً واستهلاكيةً ضخمةً يمكنُ استغلالُها ، فالتكاملُ ينطوي على إمكاناتٍ كبيرةٍ ليس فقط لتعزيزِ النموّ الاقتصادي القويّ والعادلِ عبر الأسواقِ، ولكن أيضًا للحدّ من الصراعِ وتحقيقِ الاستقرارِ الاقليمي، وتعزيزِ تحريرِ التجارةِ . فضلاً عن توسيعِ نطاقِ السوقِ بواسطةِ فرصٍ أكبرَ لجذبِ المستثمرين من القطاعِ الخاصّ، وكذلك تقاسمِ المخاطرِ الماليةِ والنقديةِ، خاصةً المتعلّقةَ بتغيّراتِ سعرِ الصرفِ، وتحركاتِ البورصاتِ الماليةِ .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ كلّ ذلك يدفعُ إلى تحسينِ رفاهيةِ المستهلكِ، هذا بالإضافةِ إلى تنوّعِ وجودةِ السلعِ الاستهلاكيةِ، إذ تتخصّصُ الدولُ في إنتاجِ السلعِ التي تتميّزُ فيها بميزةٍ نسبيةٍ وتنتجُها بتكاليفَ أقلّ؛ ممّا يصبّ في صالحِ اقتصاد أكثرَ كفاءةً، وتحقيقِ "اقتصادياتِ الحجمِ في الإنتاجِ" ، وكلّ ذلك يسهمُ في تعزيزِ النموّ الاقتصادي والتنميةِ لدولِ المنطقة، إذ يُعد ذلك خطوة مهمة في تعزيز حرية التجارة وتحفيز التبادل الاقتصادي في القارة، فضلا عن ذلك، تركز الجهود على تطوير البنية التحتية الاقليمية، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وذلك لتيسير حركة البضائع والخدمات بين الدول .

الاستنتاجات

تم التوصل في هذه الدراسة إلى الاستنتاجات الاتية:

١. إن التكامل الاقتصادي الاقليمي يتيح للدول فرص الاستفادة من استقطاب فرص التنمية الاقتصادية بفعل الآثار المتعددة التي يفرزها في إطار العملية التكاملية.

٢. إن النمو الاقتصادي يتأثر إيجابيا بحجم الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء في المدى القصير أو الطويل.

٣. يُعد التكامل الاقليمي مجالاً استراتيجياً يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصادات الدول المنضوية.

٤. الحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل المنطقة أو خارجها

٥. إن عملية التكامل الاقليمي الاقتصادي تسهم في تقسيم أفضل للعمل بين الدول المنضوية مما يجعلها تتخصص أكثر مما يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري البيني.

الاقتراحات

من الممكن أن نقترح ما يأتي:

١. ضرورة تطوير قدرات الدول العربية والاقليمية في عمال التكامل الاقتصادي الاقليمي استنادا إلى التجارب الناجحة الدول المتقدمة والسعي للاستفادة منها .

٢. ضرورة العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من طريق اكتساب التقنية المتطورة.

٣. تحسين مناخ الاستثمار في الدول المنضوية وازالة كافة العوائق والقيود التي تعيقه .

٤. إعطاء الأولوية للسياسات الصناعية ضمن خطط وبرامج التنمية في الدول المنضوية .

٥. ضرورة قيام العراق بإبراز رسائل الطمأنينة في خطابه الدبلوماسي التي تعبر عن اهتماماته بيئة تفاعلاته الجيوسياسية الحيوية، وعزمه في دعم كافة أشكال التنسيق السياسي مع محيطه من أجل تطويق مصادر الخلاف واحتوائه عبر انتهاج مسارات بناء المصالح الاقتصادية المشتركة وتحفيزها .

خاتمة

يُعد التكامل الاقتصادي الاقليمي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، بحيث يوفر للدول الأعضاء إمكانية الاستفادة من الآثار المتعددة الناجمة عن التفاعلات بين الاقتصادات المتكاملة نظرا لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا والتي تحتاج إلى استخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة.

إن التحليل الديناميكي للتكامل الاقتصادي الاقليمي المرتبط بتحرير التجارة الخارجية بيّن أن قيام التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول قد يتمحور أساسا حول تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ووجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي للدول، فضلا عن كونه يساهم في إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بواسطة الاستفادة من الآثار الديناميكية المتعددة التي تفرزها العملية التكاملية، وتعد تجربة الإتحاد الأوروبي من أهم صيغ التكامل الاقتصادي الاقليمي في العالم، حيث استفادت بعض الدول الأقل تقدما والتي تنتمي لأوروبا الشرقية والوسطى بفضل انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي من دفع قوي للنمو الاقتصادي مما ساهم في زيادة معدلات مؤشراتها للتنمية الاقتصادية.

يسهم التكامل الاقتصادي في تعزيز السلام والأمن في المنطقة والاقليم بواسطة تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول، كذلك يمكن تحقيق التكامل والتفاعل الإيجابي بين الشعوب والدول، مما يقلل من احتمالات النزاعات ويعزز الاستقرار السياسي والأمن، كما يُعد القطاع الخاص محركًا رئيساً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

الهوامش

(١) ل بن أيوب، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي، جامعة جيلالي ليباس سيدي بالعباس، كلية العلوم الاقتصادي (التيسير وعلوم التجارية، السنة الجامعية (٢٠١٥-٢٠١٦)، الجمهورية الجزائرية، ص٤-٦. متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/bTURgTif

(٢) التكامل الإقليمي: موحد الاقتصادات من خلال تأثير غير مباشر، بحث متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/G0wjKj4Z

(٣) أحمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي، التكتُّلات الاقتصاديّة الدوليّة، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩، ص٣٩.

(٤) فاتن عبد الاول منشى، الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي، ط١، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، ٢٠١٩، ص٤٤.

(٥) حوسين بلخيرات، التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي: دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، (٢٠١٦-٢٠١٧)، ص٣٠.

(٦) التكامل الإقليمي: موحد الاقتصادات من خلال تأثير غير مباشر، مصدر سبق ذكره.

(٧) محمد محمود امام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ٢٠٠٠، ص٥٧-٥٨.

(٨) نظرية التكتلات التجارية الإقليمية، موقع العولمة، متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/1uuWg0bl

(٩) أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٨، القاهرة، تشرين أول١٩٩٤، ص٢١٦-٢٢٠.

(١٠) عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٢٢، القاهرة، تشرين أول ١٩٩٥، ص٦١.

(١١) التكامل الاقتصادي الإقليمي، متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/AxPpJY2Y

(١٢) الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل الإقليمي، الموسوعة الجزائرية للعلوم السياسية والاستراتيجية، متاح على الشبكة الدولية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/HBMC3vsg

(١٣) احمد الشاذلي واخرون، التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، العدد٩٧، منشورات صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢، ص٩-٢٧.

(١٤) تعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي، متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/YXJR1eba

(١٥) علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، بحث منشور على الشبكة العالمية(الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/t2va1yyW

(١٦) رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (٢٠١٠-٢٠١١)، ص٢٧-٢٨. للمزيد ينظر: علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٤.

(١٧) فراس عباس هاشم، مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية – جيوسياسية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص٣.

(١٨) نفس المصدر السابق، ص٤.

(١٩) فراس عباس هاشم، الأبعاد الجيوبوليتيكية للتحوط الاستراتيجي في السياسية الخارجية العراقية، تقدير موقف، مركز رواق بغداد، بغداد، ٢٠٢٣، ص٨.

(٢٠) فيض الله تونا آيگون، طريق التنمية: رؤية العراق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط (orsam) مقال متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/HQBtuyo

(٢١) حيدر نعمة بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص١٦-١٧.

(٢٢) إبراهيم الخازن، الاتفاق السعودي الإيراني.. إنهاء ٧ أعوام من القطيعة (تسلسل زمني)، متاح على الشبكة العالمية (الانترنت)، تحت الرابط: https://2u.pw/kxyztm

(٢٣) ماذا وراء عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية؟، مقال متاح على موقع الجزيرة، تحت الرابط: https://2u.pw/Cb5xPQA

(٢٤) أحمد الدباغ، يربط آسيا وأوروبا بسكك حديدية.. ماذا تعرف عن طريق التنمية الجديد بالعراق؟، مقال متاح على موقع الجزيرة، تحت الرابط: https://2u.pw/kmP8kd8W

(٢٥) بان علي حسين، دور مشروع طريق التنمية في تعزيز موقع العراق على خارطة التجارة العالمية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد٦، العدد١، البصرة، ٢٠٢٣، ص١٤٥.

(٢٦) حيدر نعمة بخيت، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٢١، كذلك ينظر: بان علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٢٧) فراس عباس هاشم، الأبعاد الجيوبوليتيكية للتحوط الاستراتيجي في السياسية الخارجية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٢٨) فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٢، ص ٣.

(٢٩) من الفاو إلى فيشخابور: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لمشروع «طريق التنمية» العراقي، وفُرص نجاحه، مركز الامارات للدراسات، وحدة الدراسات العراقية، ٢٠٢٣، متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/3PLUdn0X

(٣٠) فراس عباس هاشم، مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية – جيوسياسية، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٣١) احسان الشمري، طريق التنمية بالعراق يواجه تحديات سياسية ومالية وامنية والقبول الإقليمي والطرق البديلة، موقع اراء حول الخليج، مقال متاح على الشبكة العالمية (الانترنت) تحت الرابط: https://2u.pw/KEQ25KLt